في بيان وحدة الوجود للجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الفرد بوجوب وجوده والمتفرد على ما ارتسم من جوده وعلى
جعلهم آل موجوده وبعد فلما كان مسئلة الوجود المنسوبة الى بعض الصوفية
والحكماء من غوامض الامور وصعبها الى ان تحير فيها الكاملون وعجز عن انكشافها
الراسخون حتى حكى ان المرحوم سلطان التمس من الائمة الفضلاء حلها وتوضيحها وهو امتنع
واعتذر ورد تلك الى العارف الجامي والسلطان كتب اليه حل ذلك بالهدايا فكتب الجامي
جواب المسئلة في رسالة وارسل الى السلطان فمات السلطان قبل وصول الرسالة
اليه فاقتفى الاثر، وتحرزوا فيهم من اصرار التكفير هم ومنهم من منع النظر الى
كلامهم مع اعتقاد صلاح ذواتهم والتمس عني بعض من كان مخالفته عدم مروة وعدم
مراعات لحقوق انعقدت بيننا ان تحرير هذه الكراسة وبذلت غاية جهدي مع ان
الزمان زمان انطفاء نيران الحق والاراكة خصوصا عما هو خارج عن اصل ما خلق
الانسان وذلك ايضا عند تراكم العوائق وتزاحم العلائق والبضاعة مزجاة
المقام قليلة والمسئلة في الاعضال والاشكال شاهدية وحالي مثل ما قال حضرة
الشافعي رحمه الله كيف الوصول الى سعادة ودونها اجبار ودونها حتوف
الرجل خائفة ومالي مركب والكف صفر والطريق مخوف فشرعت متوكلا على الله
ومعتصما بتوفيق الله فهو حسبي ونعم المولى ونعم النصير فهي على ثلاثة مباحث الاول
في اقوال المتصوفة الذين نسب اليهم هذا الوجود والثاني في الاقوال المتعلقة
بتخطئتهم والثالث فيما يتعلق بتاويل كلامهم والجواب عن تخطئتهم الاول
في اقوال هؤلاء المتصوفة ومسئلة الوجود اعلم اولا ان كون الوجود عين الماهية
في الواجب والممكن عند الاشعري وغيرا فيهما عند المتكلمين وعينا في الواجب وغيرا في

مراد به جهان زاده عبد العزيز المعروف في ايدين قريب به شوز لقطار معروف بعضوجه

مطلوبة بسبها سعادة مشهورة بالحسن والجمال والكمال منه

في الممكنات عند الحكماء مشهور وانما الشان في وحدة الوجود المنسوبة الى بعض
المتصوفة كالشيخ محي الدين بن العربي المسمى عندهم بالشيخ الاكبر وفي بعض الرسالة
المعقودة لهذه المسئلة عن حاشية شريف العلامة على شرح التجريد في بيان قول هذه
المتصوفة ان الوجود مع انه حقيقة الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر
فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت بتقييدات
وتعينات اعتبارية ايضا معنى قوله هو حقيقتها الواجب عين حقيقة
الاشياء وهكذا ايضا بهذا اللفظ في شرح قاضي زاده على الهداية في الحكمة مستندا الى
المحققين الظاهر ان مراده محققو الحكماء فيلزم الحاقهم بهؤلاء المتصوفة في هذا
القول وحاصله كون وجود الممكنات المحدثة عين وجود الواجب القديم وفساده
لما كان من اجلى البديهيات قال العارف الجامي في رسالة الشارة السلطانية مستندا
للصوفية فيما ذهبوا اليه هو الكشف والعيان لا النظر والبرهان فانهم لما توجهوا
الى الحق بالتوبة الكاملة وتفريغ القلب بالكلية عن جميع تعلقات الكونية والقوانين
العلمية مع توحد العزيمة ودوام الجمعية والمواظبة على هذه الطريقة دون فترة
ولا تقسيم خاطر ولا تشتت عزيمة الله سبحانه يقذف في قلبه نورا كاشفا يريهم الاشياء
كما هي وهذا الظهور في الباطن عند ظهور وراء العقل ولا يستبعد وجود ذلك
عند وجود وراء العقل الى آخر ما قال وفي تلك الكشفية للشريف في عقب هذا القول
هذا اطوار وراء العقل لا يتوصل اليها بالكشفية دون المناظرة
العقلية وكل ميسر لما خلق له انتهى وفي بعض الرسائل المنسوبة الى فيروز القونوي
الابادي ايضا ان فهم وحدة الوجود يدرى بكمال الفضل والفتح الالهي سد دون حاشية
تصورها فضلا عن تصديقها ثم ان هذا القول قول بوحدة الوجود وقوام قال ان
الوجود المطلق عين الواجب كما في تلك الرسالة الفيروزية حاصله ان الوجود

مسئلة الصوفية بوحدة الوجود

طريق الوصول الى الحكمة الكشفية

وتنبيه ذلك بالبحر وظهوره في صورة الامواج المتكثرة مع انه ليس هناك الا حقيقة البحر

معنى قولهم الوجود عين الواجب

معنى وحدة الوجود

المطلق بمعنى الثابت المحض بمعنى شرط ان يكون محض الكل بمعنى الصدور ومن جهة الآخر
للخارج او الذهن وغير جامع لجميع الاشياء ومن الماهيات والوجود والتشخص ثم قال
فعلم ان المطلق الوجود وهو الثبوت المحض المجرد عن نفس الماهيات والوجودات
والتشخصات لا تفاوت في نفسه ثم قال فاعرف انه حقيقة مطلقة جامعة لكل شيء
فانه شيء لا وهو ظ وبقربه قول الجامي ان المفهوم العام للوجود يجوز ان يكون
على حقيقة الوجود ويجوز هذا الامر الزائد امرا اعتباريا غير موجود الا في العقل
ويجوز موجودا حقيقيا خارجيا ثم قال ليس قبيل الممتنعات
ادراك النور الحاصل بالمكاشفة ما لا يدركه العقل بل يمتنع عنه كوجود حقيقة
مطلقة محيطة لا يحصر بالتقييد بل يجوز ذلك عند العقل كما ذهب الى وجود
الكلي الطبيعي في الخارج ثم قال الحق وقوع الاستحالة في هذه المسئلة لا اثباتها
بالبراهين فان الباحثين عنها تعجبوا وتزييفا ما قدروا الادلة
غير كافية في حاصل ما تحرير مع ضميمة كلام بعض الوجود المطلق فوق الوجود المتعارف
الذي يعتبر فيه التعينات والتقييدات فهو حقيقة جامعة لكل شيء واجب او ممكن
لكن لا يعتبر فيه المتقابلات بل هي فوق المتقابلات العينية وقابلة لها لكن لا
يعتبر تلك العينية فيها لان العينية والغيرية من المتقابلات التي كانت الوجود
المطلق فوقها فاتحاد هذا الوجود وعينيته بالواجب لا ينافي اتحاده مع الممكن
اذ لا امتناع انما يأتي بعد التقييد فالوجود المقيد بالواجب لا يتحد بالوجود المقيد
بالممكن فلا يتوهم ان الشيء الواحد كيف يكون كثيرا وما يجوز جزئيا كيف يكون كليا
ولو كان عينا لهذا لا يكون عينا لذلك والا كان هذا عين ذلك ويلزم اتحاد الواجب
مع الممكن وتخالطا به والكل باطل لان كل ذلك هو الغفلة عن معنى الوجود المطلق الذي
هو فوق المتقابلات فالتباين الذي علم بالكتاب والسنة بين الواجب والممكن ليس بمحال

عدم ارتفاع الاتحاد بين الواجب والممكن في اثبات الوجود المطلق

بمجالي معتقد الصوفية العارفين بل هو معنى وجود المطلق واما معنى وحدة الوجود
وان كان متقابلا الا الاول فهو بانه لما كان وجود الواجب عين ذاته وكان ذاته
جزئيا حقيقيا وكان ماهيات الممكنات موجودة بمعنى النسبة المخصوصة بالوجود
القائم بذاته المنزه عن العروض لغيره وعن التعدد واما تلك النسبة فتعذر
الاطلاع على حقائقها فالموجود متعدد والوجود واحد فهذا معنى وحدة الوجود
والوجود المطلق اي المعرى عن الانتظام الى غيره كما مر قال الشريف ثم قال لا يعلم
الا الراسخون في العلم ولا تنبيه فالوجود المطلق ما لا يعتبر فيه قيد من القيود ومعنى
وحدة الوجود ان الوجود واحد شخصي واجبي ووجود الممكنات حاصل من
انبساطه ولا مطمع للعقل في معرفة ذلك الانبساط بدون الكشف والترسخ في العلم
وقد عرفت ايضا جوازه عند العقل ثم في الرسالة الجامعة ان ما يحكى من مشاطرام
يدل على ثبوت ذات مطلقة محيطة بالمراتب العقلية والغيبية منبسطة على
الموجودات الذهنية والخارجية ليس لها تعين يمنع ظهورها مع تعين آخر فيجوز
ان يثبت لها التعينات يعني ثبوت بعض التعين لا يمنع ثبوت سائر
التعينات ويكون عين ذاته ذهنا وخارجا فيمتنع اشتراكه بين كثيرين ولا
يمتنع تحوله وظهوره في الصور الكثيرة بحسب النسب المختلفة والاعتبارات المتغايرة
ثم مثل بما قيل في ادريس عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام انه هو الياس
المرسل الى بعلبك لا بمعنى ان العين خلع الصورة الادريسية ولبس صورة الياسية
والا كان تناسخا بل ان هوية ادريس مع كونه قائمة في آنية صورية في السماء
الرابع ظهرت وتعينت في آنية الياس الباقي الى الآن فيكون من حيث العين والحقيقة
واحدة ومن حيث التعين الصور اثنين كنحو جبرائيل وميكائيل يظهر في الآن
الواحد في الف مكان بصور شتى كلها قائمة بهم وكذا ارواح الكمل كما يروى عن

معنى وجود المطلق ووحدة الوجود

ثم

85

قضيب البان الموصلي رحمة الله تعالى انه كان يرى واحدا في مجالس متعددة مشتغلا
في كل بامر غير ما في الآخر ولما لم يسمع هذا الحديث اذ هم المتوغلين في الزمان والمكان
تلقوه بالرد وحكموا بالبطلان واما الذين سخوا التوفيق فلما راوه متعاليا عن
الزمان والمكان علموا ان نسبة جميع الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة متساوية
فجوزوا ظهوره في كل زمان وكل مكان باي شان وباي صورة الى آخر ما قال لعله
اراد بما ذكر هنالك مجرد التنظير ودفع الاستحالة والا فافساد الكلام في المقام بديهية
اذ حاصل ما ذكر ان الوجود المطلق واحد شخصي منبسط في المظاهر فيلزمه كون وجود الكائنات
عين الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا فانتظر قال التفتازاني الوحدة المطلقة عند العارفين
عبارة عن انفراد مشاهدة الحق من بين الموجودات بالذهول عنها لا محلا لها مع
تحققها ووجودها عند ظهور انوار التجليات كاضمحلال نور الكواكب مع وجودها
عند ظهور الشمس في النهار وذلك ان السالك العارف ينتهي سلوكه في معرفة الله تعالى
الى مرتبة يضمحل في نظره وجود سواه تعالى بتجليات انوار القدس فيستمر في تلك المرتبة
بالفناء في الفناء التوحيد فلا يشاهد في تلك المرتبة غير وجوده تعالى للذهول
عما سواه ثم قال وهذا الوحدة المطلقة غير ما ادعوه الوجودية والتزم تكفيرهم
برسالة مستقلة بعد ايراد المفاسد اللازمة على تقريراتهم وتلويحاتهم فاكثر ما
ذكر في هذا البحث الثاني بل كله زبدة كلامه وخلاصته واما تقييد فلا يحمل
عهدتنا البحث الثاني فيما يتعلق بتحقيقهم اعلم ان حاصل ما لزم من تقريراتهم
وتلويحاتهم بحسب الظاهر ان الموجود واحد شخصي موجود خارجي عين الواجب
منبسط في جميع الممكنات فوجود جميع الممكنات عين وجوده تعالى فلا يخفى انه يلزم
كون الموجودات الممكنة عين الواجب تعالى اتحادا او الحلول او الانفلاب
والوحدة المحدثات وغيرها [illegible] عقد العلامة التفتازاني

التفتازاني

التفتازاني في تلك الرسالة [illegible] فلنذكر بعضها واجمالها اصلا
ادعوا ان الوجود المطلق واحد شخصي وموجود خارجي منبسط في المظاهر فاذن
الكل هو الله تعالى يعني ان وجود المحدثات حتى وجود الخبائث والقاذورات والمشركين
والمشركات فضلا عن القردة والخنازير هو عين وجوده تعالى عن ذلك علوا كبيرا
فاشركوا وجود الممكنات حتى الخبائث والقاذورات بمن لم يكن له كفوا احد ويلزم
ايضا ان لا نبي ولا رسول ولا مرسل اليهم فهم مجاهرون بالوحدة بجميع الكائنات فانها
كان بطلانه ضروريا ولزمهم العجز عن اقامة البرهان اضطروا الى دعوى الكشف
في ذلك وبديهي ان مرتبة الكشف شيء ما ليس للعقل نيل لانيل ما هو بديهة
العقل محال والعقل في ابطاله مجال اذ الكشف لا يجعل الممتنع ممكنا لان قلب
الحقائق ممتنع فلو تخيل بالكشف والعيان كون الوجود واحدا شخصيا موجودا
وكون الواحد الشخصي منبسطا في المظاهر متكثرا بحسبها بالحاطة متكثرة في النواظر
بلا انقسام فكان الشعوذة الخيال وخديعة الشيطان ومنشأ الغلط عدم
التفرقة بين ما حاله العقل كالمذكورات وبين ما يكون عند العقل لكن لا ينال له
كاضمحلال وجود الكائنات عند سطوع انوار التجليات اما بجذبة الهية او برياضة
او في رياضة في متابعة النبي عليه السلام كما يشير اليه قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
وهو درجة الفناء في الفناء في التوحيد فهؤلاء الكفرة اقتفوا في ذلك لسفهاء
الفلاسفة الذين انكروا الشرائع والاديان قائلين بان الشرائع نواميس لمجرد انتظام
الانام لا حقيقة لها وبان علماء الدين ظاهر قوله وعن معرفة علم الحقيقة عاطلون
وهم قائلون ايضا بالوحدة جميع الكائنات المنافقين في الحقيقة وجود خالق الارض
والسموات وان رئيسهم ابن العربي فضل نفسه في خصوصه على النبي عليه السلام
وجعل نفسه لبنة ذهب والنبي عليه السلام لبنة فضة وادعى ان الله لم يكمل الدين في

ما تقدم من اجاباتهم معرفة [illegible] المسئلة الى الشاهد [illegible] بالامتناع الادلة

الوحدة المطلقة عند العارفين

الفناء في الفناء

كما سبق في وجود المطلق عند العارفين

الفرق بين الوجود المطلق [illegible] والجاهلين

الفرق بان الاصل للشريعة [illegible] نظام العالم منه

خلط ابن العربي

في كلامه بل يفي موضع لسنة وكلمة وقد صح عن صاحب الشرع انه قال انا الله عن القطوطية
قال القطوطية عن مغربي يابس الخراج بحر مكة ويأكل الحشيش شيئا وأيا ان يضيف
الى قول اتباعهم ان صدور امثاله منهم انما هو عند الوجد والسكر لان الحربي منهما يكون
عند الفناء وهو حال العارف عند اضمحلال وجوده امام الله في نظره وحصول الذهول
عن جميع الممكنات حتى عن نفسه فكيف يتصور ظهور الغير بالبداهة فضلا عن اتحاد الانعم
يحصل عند السكر من غلبات الوجد الشيطاني وليس هذا ما نقل عن الغزالي رحمه الله
وان حملوا عليه تزويجا لاقاويلهم الباطلة من افاضة الوجود من الوجود الالهي بالاختيار
على الماهيات القابلة للوجود وانبساطه فيها انما هو كفيضان نور الشمس على بسيط
الارض من غير انفصال شعاع من جرم الشمس واتصال بسيط الارض فنور الشمس سبب
لحدوث شيء على بسيط الارض بما يناسبه في النورية وان كان النور المنبسط على بسيط
الارض اضعف من نورها فليس فيه الا مجرد سببية من غير انفصال واتصال كذلك الوجود الالهي
سبب لحدوث الوجود في قوابل الوجود وهو الفيض فوجودات القوابل حادثة من الوجود
الالهي الا انهم جعلوا الوجود المطلق الذي هو الواجب عين وجود القوابل منبسطا فيها
بعين تكثره بالاضافات وانت خبير بان تصريحهم بان معنى انبساطه في المظاهر
اضافته اليها وبان عبدة الاصنام ما عبدوا الا الله تعالى وان من ادعى الالوهية
فصادق وان التكثر في الموجودات ليس بتكثر وجوداتها بل بتكثر الاضافات
والتعينات لا غير ذلك منافيا لظاهر يتبادر ان مرادهم الوجود المطلق هو عين ذاته تعالى
هو وجود الممكنات بدليل قولهم كل من عبد شيئا من الممكنات فقد عبد الله بدليل قولهم
التكثر في الموجودات ليس بتكثر الوجودات بل بتكثر الاضافات واعلم ان قولهم الوجود
المطلق واحد شخصي وموجود خارجي مكابرة لبديهة العقل الحاكمة بانتفائه لان
الوجود من الاعتبارات العقلية والمعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج فمن

نقل عن العفيف
سعد ابن العربي

منع وجود الوجود

الكلام الغزالي
ذكر ردوه وان كان
بحسب الظاهر

الغزالي

ظاهر احد هؤلاء
الاصحاب على ما ذهب ابن العارف
وليس للمنع المفاد من قوله وليس هذا ما نقل
عن الغزالي

فمن الكليات التي لا وجود لها الا في الذهن فكيف يكون واحدا شخصيا وموجودا
خارجيا وكيف ينبسط في المظاهر متكثرا بها بلا مخالطة متكثر وبلا انقسام
فان انبساط الشيء لا يخلو اما بانقسام اليها انقسام الكلي الى الجزئيات والواحد
الشخصي الواجبي لا ينقسم فلا ينبسط واما انبساط فيض الواجب فليس بممكن
لان وجوده عين ذاته عندهم فيمتنع انقسامه وانبساطه وكذا كون الانبساط
بمعنى التكرر لان تكرر الواحد الشخصي انما يجوز بحصولاتها المتعاقبة المتنزهة بتجددها
المتعاقبة وهو ممتنع على الواجب وايضا لو كان ذلك الوجود هو وجود الكائنات
كما هو عندهم لزم ان لا يجوز للواجب تأثير في ايجاد الممكنات لان تأثير الشيء في
نفسه محال فيلزم تعطيل الصانع وغير ما من الفسادات التي لا يمكن عدها وايضا
يقولون لا تعين لوجود الله تعالى في الخارج بل وجوده هو وجود الممكنات ولهذا
يقولون كل من عبد شيئا من الممكنات فقد عبد الله تعالى وكل من ادعى الالوهية
فصادق في دعواه ثم اعلم انه اورد على قولهم هذا اما اولا فانه لو كان الوجود
المطلق عين الواجب واحدا شخصيا لكان لفظ الواجب كلمة للدلالة اسما لذاته
تعالى لا كالاله اسما للمعبود فلا يثنى ولا يجمع ولا يشتق وقد اجمع على اشتقاق
الموجود من الوجود على صحة تثنية الوجود وجمعه فالوجود ليس بواجب واما ثانيا
فلو كان واحدا شخصيا لما تكثر الموجودات وهم يدعون انبساطه في القوابل والمظاهر
فيقولون في خلوتهم لا تحقق للواجب في الخارج كالكلي الطبيعي وعند الغير يعتبرون
من تحققه في ضمن الجزئيات بالانبساط واما ثالثا فان قولهم ان الوجود
المطلق واحد شخصي لكنه يتكرر على المظاهر فيتوهم الناظر تكثر او الواحد الشخصي
يجوز تكرره اذ التكرر حضور الشيء مرة بعد اخرى مع باطل لان التكرر انما يجوز
بالتغير والوجود ليس بمتغير لعدم كونه جسما وجوهرا وان تلك الحصولات انما تجوز

كل من عبد الممكنات
عبد الله عندهم

دفعة واحدة مجتمعة بلا تعاقب فليس بمنكر بل تكثر وآثار ايضا فيلزم كون
الممكن واجبا او الواجب ممكنا ولزم ايضا ان لا يكون للواجب تأثير في وجود الممكن
لامتناع تأثير الشيء في نفسه وايضا تعطيل الصانع وانه مح وتكذيب الرسل
وتكذيب النصوص من خلق الخلق وايضا انتفاء التعدد في الكونات واتحاد
الارض مع السموات مثلا لكان اتحاد الواجب مع الممكن وغيرها ودعواهم بان تلك
المعاني انما تلزم اذا كان الاعيان الاكوان وجود عيني وليس كذلك بل هي اعيان ثابتة
في علم الله تعالى لا في الخارج لانها في الخارج خيال وسراب عند اهل السوفسطائية
ومكابرة كما تقرر في محله فلما لم يوجد لهم بلجاء اضطروا الى المكاشفة والمكاشفة
انما يظهر لحقايق لا انه ضرهم بهدم الشرايع ومن المعلوم عند اهل العرفان ان
التعبير عن المعلوم بالكشف ليس في حيز الامكان لقصور العبارة عن بيان تلك
الحالة وتعذره بالمقال فضلا عن الحال ولا يخفى ان كل تلك المفاسد ناشئة من
السلوك والمجاهدة قبل استكمال العلم ومن غير اقتداء بشيخ متقن في الدين والعلم
فلو لم يوجد لكان النفس اللازم له استنادة القلب الذي هو الكشف الرحماني نعم قد
يوجد الكشف الشيطاني والمحققون من اهل الطريق على ان العلم افضل من الحال والحال
عبارة عن كيفية تعرض لنفس السالك عند تجليات الانوار ويقولون جهلة طريقتنا
لغوا عن العلم وجهلهم بالحال ان الحال اشرف من العلم وذلك ايضا من عدم عرفانهم
بان الحال في دار التكليف من اعظم الحجب لان الحال هو الذوق للمقرب والعلم هو للمقرب
فمن نال ثمرة العلم بالعمل به فقد انتقص من ثمرته في الاخرة ولذا ترى صاحب الحال
عند الموت يتمنى انه لم يكن صاحب حال وهذا هو السر في عدم ظهور كثرة الاحوال
من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مع انهم في الدرجات العالية في الولاية
اذ خار الكمال درجاتهم في الاخرة ولذلك لم يأمر الله تعالى بتحصيل الحال وامر بتحصيل العلم

دعوى كون الموجودات خيالا وسرابا

اقدم المجاهدة قبل العلم

معنى الحال

العلم اشرف من الحال

كون الحال اعظم الحجب

الحال ينقص درجة الاخرة

عدم كثرة ظهور الكرامة من الصحابة

العلم ثم للعارفين عند تجليات الانوار حتى سرائرهم مقامات اضمحلال جميع الكائنات
في نظرهم سوى انفسهم وتلك الحال مشوبة بتكدرات وقصور ويسمونها الفناء في التوحيد
وهم الخواص والثاني الذي من ذلك فيغيب نفسه ايضا ويسمونها الفناء في الفناء
وهم اخص الخواص فيقاس من اضمحلال وجود الكائنات عند اشراق انوار التجليات
وعن حجة الاسلام ينبغي تشوق تلك الحالة فان لم يكن فمن اهل العلم بها فان لم
يكن فمن اهل الايمان بها قال العلامة الزبيدي المحقق التفتازاني ونحن على ساحل
التمني نفترق من بحر التوحيد بقدر الامكان ونعترف بان الطريق اليه العيان دون
البرهان والوحدة المطلقة عند العارفين انفراد حضرة الله تعالى لا غير من بين الموجودات
لاضمحلال الهاية وجودها عند ظهور انوار التجليات كاضمحلال انوار الكواكب مع وجودها عند
ظهور الشمس فان قيل كيف يجوز ان يوجد صدور مثل هذه المقالات عنهم عند غيبتهم
وسكرتهم كما قالوا قد تصدر عن العارفين حال الغيبة عبارات تشعر بالحلول او الاتحاد
لقصور العبارة عن بيان تلك الحال فقال احدهم انا الحق وقال الاخر سبحاني ما اعظم
شاني وقال الاخر ليس في جبتي الا الله ونحوها قلنا انهم ينكرون ذلك عند صحوهم معترفين
بان حقيقتها كفر ويعتذرون بقصور الالة عن بيان حالهم والقرائن دالة على ان كلماتهم
محمولة على المجاز واما الوجودية فمصرحون بارادتهم حقايق كلماتهم ويدعون اقامة البرهان
على مدعاهم فعند التصريح واقامة الدليل يصير محكما في افادة الحقيقة غير قابل للتأويل
ولو صدر عن العارفين في الصحو ما يوهم الحلول او الاتحاد فمحمول على التوسع والمجاز
للادلة القطعية والقرينة الصارفة بخلاف الوجودية فان القرينة في كلماتهم قائمة
على ارادة الحقيقة كلماتهم فلذلك يجب ان قولهم هذا يستلزم كون الواجب عين
جميع المحدثات لان ذات الواجب عين وجوده ووجوده عين جميع المحدثات فاذن
يكون وجود المحدثات والمشركين والمشركات والشياطين والجنائث والقاذورات

صدور العبارات المشعرة بتحمل الحلول عند السكر

فضلا عن الفرقة والمغايرة عين الله عن ذلك علوا كبيرا. اما بالاتحاد والحلول فيلزم
كل الممكنات انها فلا يوجد خالق له اشرف وصنع فيلزم تعطيل الصانع وكون عبدة الاصنام
في عباداتهم حقا كصدق معتقد الوهية فلا يكون وجود عابد خاين الكتاب والرسول والشريعة
والاحكام وقد رد جوابان كل من عبد شيئا فقد عبد الله لا حالا يتناهى من المفاسد
وايضا مع الانبساط في قوامه واحد شخصي موجود خارجي منبسط على الموجودات
اما بطريق شمول الكلي على جزئياته او بطريق اشتمال الكل على اجزائه او بطريق التكرر
او بطريق الفيض او بطريق تعلق الارادة والكل باطل اما الشمول فلان الكلي ليس له
وجود خارجي وليس بشخصي واما الاشتمال فايضا انه يقتضي التركيب الخارجي المنافي
للوجود بل الوحدة الشخصية واما التكرر فيقتضي التجزي في الخارج وهو منافي للوجود
الذاتي ايضا واما الفيض يعني تعلق ارادته تعالى بهذه الكثرة فمنافي لصريح تقريراتهم
كما سبق هذا كله كما في صلاحية حاشية رسالة السعد العلامة وايضا قال صدر الشريعة
في تعديل العلوم ان من حشوية الصوفية من يقول كل شيء في الموجودات هو الله تعالى ولا
يدري القائل ماذا يقول ومنهم من يقول الواجب بالذات هو الوجود المطلق المقارن
لجميع الموجودات واما الامتياز بالخصوصيات وهي الامور العارضة ومنهم من يقول غير هذا
لكن لا ضرورة في تفصيل الباطل انتهى بعد هذا خلاصة ما ذكر سابقا اقسم البحث
الثالث فيما يتعلق بتاويل كلامهم بمهيدات في تنوير الابصار ولا يفتى بتكفير مسلم
امكن حمل كلامه ولو باحتمال ضعيف على محمل حسن او كان فاكهة خلاف ولو رواية
ضعيفة وفي الخلاصة وغيرها اذا كانت في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد
يمنعه فعلى المفتي ان يميل الى ذلك الوجه وفي الدرر عن البحر الرائق وقد الزمت
على نفسي ان لا افتي على شيء من الفاظ الكفر وفي الصغرى عن الصغرى الكفر
شيء عظيم فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية ضعيفة وقرر في محله ان حمل

وعن البزازية لو كانت مسئلة حاملة
احتمال واحد بالا يوجب الكفر وباخرى
يوجبه في الكافر يميل الى الواحد

حمله المؤمن على الصلاح لازم بهما امكن وفي الاصول انه قد يتعذر الحقيقة والمجاز ويكون اللفظ
مهملا والمفهوم من الاشياء من هذا القبيل المشترك الذي لم يرجح احد معانيه وفي شرح
مختصر الاصول لا بد في المجاز من العلاقة والا فهو وضع جديد او غير مفيد وقرر في محله ان
لزوم الكفر ليس بكفر بل الكفر في التزام الكفر خلافا للبعض ولا يبعد ان يوفق بان
اللزوم ان بينا فكفر والا فلا وفي المواقف جمهور المتكلمين والفقهاء على انه لا يكفر
احد من اهل القبلة ثم في شرح الاشباه اذا وجد في عقائد المسلمين ما يوجب الكفر قطعا كوجود
الغير تعالى وحلوله في بعض الناس مع كل لفظ صريح في معنى فاراد لافظه احتمال
معناه المرجوح وكذا اذا لم يكن المعنى المجازي للنفي قرينة لكن يتبين قائله مراده فصحيح
فاذا تقرر هذا فنقول اولا وغيره انهم ادعوا فيه زورا ووجدانا لا يحصل الا
بالسير والسلوك الى ان يصل الى مرتبة الكشف قال الغزالي في وصاياه الولدية بعض
مسائلهم لا يستقيم جوابها بالكتاب والقول بل ان تبلغ تلك الحالة تعرف ما هي
والا فعلمها من المستحيلات لانها ذوقية فلا يستقيم وصفها بالقول وفي موضع آخر
منها قال ايضا ما سكت كتابتها وتكلمها حرام ولو انهم صبروا حتى يخرج اليهم كما
خير لهم ويقين انك لا تصل الا بالسير اولم يسيروا في الارض فينظروا انتهى
ملخصا لا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل فلا يقبل المؤاخذة والمناظرة بالاستدلال
والايراد عليهم ان دعواهم الكشف انما هي لعجزهم عن مقالهم ويأسهم عن الجواب
عما لزم على مقالهم من الخلل ومن بعد الطرد انهم كيف والامارات والقرائن
الخارجية على صدق مقالهم وان لهم اصطلاحا خاصا فاكثر كلماتهم ليس في معانيها
المتبادرة حقيقة او مجازا بل اوضاع جديدة او مجازات خفيفة فينبغي ان
لا يؤاخذوا بمجرد ظاهر كلامهم ثم بعد التنزل يجوز ان يكون مرادهم ان الوجود الحقيقي
الذي لا يستفاد من غيره ويكون وجوده خارجيا مبدأ ومظهرا احكام هو وجود

قوله لا يكفر احد من اهل القبلة
ان ينكر الكاعدة انما هو في ضروريات
اما غير الاجتهادية لا في ضروريات
الدين اذ منكر ها كافر بالاتفاق والاخفى انه
لا حاجة الى التعذر لان اهل القبلة هم الذين
يعلم ما هو من ضروريات الدين فمن واظب على الطاعات
اعتقاد ضروريات الدين لا يكون من اهل القبلة
كما في المعراف ومن يلزمهم الكفر ولا يعلم
ثم قالهم انه كافر منهم
وفي شرح صاحب عن المفتي انه لم يكفر احد
اهل القبلة وحكى ابو بكر الرازي شيخه ذلك
عن الكرخي عليه
لانه يحتمله كمن قال لامرأته انت طالق ثم
ادعى قائله ارادة معنى الصلاح وبانه
مكاشفة ذوقية
الجواب باصطلاحهم
الخصوص
بيان مرادهم من كلامهم
دفع الايراد عليه

هو وجود الواجب لذاته وهو عين ذاته ومقسم لجميع الممكنات والحادث قالوا وجود الاله يجب
لحدوث الوجود في الظاهر والفوائد فمرادهم من انبساط الوجود المطلق في المظاهر تعلقها
وانبساط الفيض عليها كما مر من الغزالي في كلام المعترض او تعلق ارادته تعالى
بوجود الحادث ولا ينافيه تعبير بعينية الوجود المطلق لذات الواجب عندهم اذ يجوز
التعبير بالعينية فيما لا يكون غيرا كما في مذهب اهل الحق ولو سلم لا تضليل مدعي عينية
الصفات بالذات كما في الكلام خلافا لمن وهم والا يراد عليه بانه ينافي ذلك تصريحهم بان
معنى انبساطه في المظاهر اضافته اليها مدفوع بجواز ارادة الفيض من الافاضة ولا يخفى
انه لا يبعد فيه واما الايراد بانهم صرحوا بان عينية الاصنام ما يعبدوا الا الله وان كل من
ادعى الوهية فهو صادق في دعواه وغير هما مما نقل من تصريحهم فالظاهر ان مثل هذه
الدعاوي لمن اصدر منهم المبالغات الواقعة في كتبهم من توحيد تعالى ونفي انواع الشرك
منهم وتدقيقات الادلة وتفصيلاتها في تصحيح اعتقادات اهل السنة فعلى قاعدة اهل
المناظرة يطلب من هذا المعترض الناقل تصحيح نقله من كتاب ثبت كونه منهم تواترا
لان الكفر شيء عظيم يمتنع حمله على ما دام احتمال ضاف الكفر ولو احتمالا ضعيفا
ثم بعد تسليم هذا الثبوت وتساويها في القوة والدلالة تجعلها كالدليلين المتعارضين
فتوقف اولا بان صدور مثل هذه الامور حال غيبتهم او سكرتهم لا في صحوهم ثم ترجح
مثلا رجحان المثبت على النافي فان الكفار هم نفي اسلامهم بعد التنزل نقول
انها تعارضا تساقطا فبقي ايمانهم الاصلي على حاله الاصلي وبعد النظر ونقول
بطريق آخر فنقول هذا الكلام منهم في وحدة ليس بقطعي فيما اراد به من المعنى كما
اعترف به المعترض فيحتمل ان يكون مراد تلك المتصوفة فيما اتوا به من الحالات من نحو
الوحدة جميع الممكنات حتى القاذورات ومعبوداتها او لا يكون كذلك لكن المقدم باطل
لتصريح كلماتهم عند تقرير هذا الكلام كما سبق في المبحث الاول عند تحرير مقالاتهم

دفع ايراد آخر

اشارة الى ما في الشفاء

بل يتوهم ان الظاهر من جواز ان يكون من وضع بعض مخالفيهم كما قيل في حق الاباطيل الواقعة في الفصوص انه من وضع يهود يخالف لابن الغزالي وان كان ضعيفا لانه من ورائه المنع بكيفية مجرد الاحتمال فانتظر

بتوضيح التعارض

ومتاعلها والاستصحاب

مقالاتهم على وجه لا يلزم اتحاد الوجود الواجبي والامكاني ولا سائر الحالات كما يظهر بالمراجعة
اليها ولا وجه لاطلاع على حقيقته الا الراسخون ولدلالة سائر كلماتهم في كتبهم كما مر
فالتالي حق اذ احتمال عدم لزوم تلك المفاسد حق وايضا ان ادعوا بان هذه الحالات
صادرة عنهم بصحة فقد عرفت حال هذا المقال وان ادعوا لزومها بكلامهم فظاهر
ان اللزوم فرع الملزوم ولم يثبت لمراد كلامهم كما فهم من اعتراض المعترض سابقا
فاذا لم يبين الملزوم لا يتبين اللازم ولو تنزلنا في اللزوم ان الكفر انما هو في التزام
الكفر لا في لزومه لانه يجوز ان لا يكون لزوم الكفر كفرا كما تقرر في محله وايضا كما عرفت
من تفصيل معنى الانبساط في كلام المعترض تقدر ان تقول انه مجاز او مبني على اصطلاح
جديد ووضع مخصوص بهم او متشابه لتجاذب الاحتمالات وتزاحم جواز المراد اذ اختلاف
العبارات فصار حكم المتشابه لما يؤول ولو باحتمال ضعيف ومجاز خفي وتنبيههم
على خلاف ظاهر عباراتهم في مواضع آخر من كتبهم قرينة موضحة لحقيقة مرامهم
وان فرض عدم امكان التأويل يتوقف ويفوض علمه الى قائله كما يشار ايضا
وما قيل ان المتشابه انما يكون في كلام المعصوم ولا شك ان هؤلاء القائلين
ليسوا بمعصومين فقد جوز هذا المعترض العلامة وقوع المتشابه
حال الكشف من العارفين لكن منع لزوم هؤلاء المتصوفة القائلين بان الله
تعالى هو الوجود المنبسط في المظاهر هؤلاء العارفين بتفسير ما حاصله
وعبارته لا يبعد وقوع المتشابه من العارفين في سكرتهم في مقام الفناء
في الفناء في التوحيد بسبب احتراقهم بانوار الذات فتلاشوا في ذواتهم
حتى انتفت هذه الكثرة في نظرهم الى ان لا يبقى عندهم الا الله فصدر عبارات
تشعر بالحلول او الاتحاد لقصور العبارة فلما خف عنهم سكرهم انكروا مدلول
هذا المقال وشعورهم على صدور ذلك عنهم معترفين بلزوم حقيقتها كفرا وضلالا
ومعتذرين بقصور عباراتهم عن بيان حالهم فدل الحس كالادلة على ان كلامهم

جواز وقوع المتشابه من العارفين

جواز تلاشي وجود الممكنات في نظر العارف

جواز صدور الحال عند السكر

قصور العبارة عن البيان حالهم

على المجاز واما هؤلاء المتصوفة فيقيمون الادلة على ثبوت معانيها الحقيقية
ويستمرون عليها بل يعترفون على صدق تلك المعاني الحقيقية قولهم بان
كل من عبد الاصنام فقد عبد الله وكل من ادعى الالوهية فصادق في بعض ارادة
المعاني الحقيقية محكمة فيمتنع المجاز والتاويل المتعين والا يخفى على من ينعم النظر
هؤلاء المتصوفة كمحي الدين العربي بالشيخ الاكبر الذي سماه المعترض المحيي
الدين والصدر القنوي وجلال الرومي بل الجامي والمحقق الدواني وغيرهم انه يجدهم
بمعزل نسب اليهم فانهم في التوحيد ونفي التشريك بل في سائر الاعتقادات
الحقة في غاية ونهاية بوجوه البرهين وفنون ادلة اليقين كما مر الاشارة فلعل
المعترض العلامة لم يطلع مقالتهم هذه او اشتبه عليهم بالملاحدة والا فلا يليق بعلوه
كعبه في مضمار الفضائل كيف وصرح ايضا بانه يجوز صدور ما يوهم الحلول والاتحاد
عنهم حال الصحو بارادة التوسع والمجاز لكن بثلثة شروط حال الفناء وحال السكر
وحال الانس والكلام لمن اقامة الله سبحانه في ذلك المقام والحال لا لكل احد ونفي وجود
ذلك من هذه المتصوفة فكل ما ذكره في حق العارفين جار في حق العارفين جار
في حق هؤلاء المتصوفة متخلفا عنهم دليله والاستقراء ووقوف كلامهم شاهدة
والمفهوم من كلام المعترض العلامة ان رئيس من عده من الوجودية هو الشيخ ابن
العربي وقد زكاه المحقق الشريف العلامة وصنف في تزكية ابن الكمال رسالة
وايضا السيوطي كذلك والمولى ابو السعود عليهم رحمة الودود قال في فتاواه
ان ابن العربي ولي صالح تقي لكن لا يجوز النظر بكتبه ولا يعلم مراده من كلامه ولم
يصب من كان في تاويله وهذا وضع منهي سلطاني عن النظر بكتبه وما يقال ان
ما يخالف الشرع في كتبه من ادراج بعض يهودي لاجراء خصومته فقال انه ليس
بصحيح بل من كلامه لكن لا يعلم مراده فلا يتكلف للتاويل فلا يجوز النظر وخلق
كثير ايضا في تزكيته فلعل ان هذا المعترض العلامة قد رجع من هذه الاعتراضات

امتناع التاويل بعد تصريح المراد

وحكم هذا ايضا تسميته بالشيخ الاكبر ملا

صدور ما يوهم الحلول حال الصحو

الا غير اصابت بالوقوف على حقيقة مراده كعلى القارئ صنف رسالة مخصوصة في اكفاره
بتعداد علامات الموجبة للكفر فوق الحج كثيرة وادلة شديدة واسولة واجوبة
ثم بعد ما اطلع على حقيقة الحال غير القارئ الحال وقد صرح بتزكيته في شرح حصن
الحصين حيث قال في شرح حديث اصحاب الكهف الا الله اربع سبحان الله والحمد لله الحديث
وقال الشيخ الاكبر سيدي محي الدين العربي ثم قال واجاب ابن العربي خلاف ابن
عربي فان الشيخ الاكبر هو ابن عربي وهذا ابن العربي بزيادة الف ولام ولعل
القارئ رسالة مخصوصة بمجرد تزكيته ولم اطلع ولقد اتفق لهذا الفقير ابي سعيد
الخادمي قبيل هذا التحرير بعد رؤية رسالة الرد للعلامة التفتازاني في عالم المثال
كاني رايت الشيخ ابن عربي جالسا في بيت والتفتازاني قائم في مقابلته قال
الشيخ على طريق العنف لم اخطئتني فقال السعد على طريق العنف لم اخطئتك
بما هو خارج عن كتاب بي وسنة نبي فقال الشيخ كيف يتجاسر على التخطئة
في كلام يمكن تاويله فقال السعد ولو فرض ذلك اللائق ان تكلم بما لا يوهم هذه الفسادات
فقال الشيخ فاذن الواجب عليك ان تخطئ بترك الاولى فسكت السعد العلامة
ثم حاصل ايراد العلامة راجع الى امرين احدهما نفي الحد الوجودي في الواجب
والممكن بلزم الفسادات البينة الغير المتناهية السابقة وانت اذا لاحظت
مرادهم في هذه المسئلة كما ذكر في المبحث الاول من شرح كلماتهم بان الوجود
المقيد بالواجب ليس يتحد بالوجود بالممكن ونفي اتحاد الواجب مع الممكن وبانهما
ان وحدة الوجود بهذا المعنى ليس بمخالف تكثير الواقع بين الواجب والممكن
الذي علم بالكتاب والسنة فضلا عن صريح كلامهم في نفي تلك اللوازم الفاسدة
واما استلزام ذلك القول تلك المفاسد فادعوا امتناع فهمه بدون مرتبة الكشف
وقد عرفت امكان التاويل ولو بطريق خفي ودنائة ما ادعوا تصريح تلك المفاسد

فرق ابن عربي والعربي

وقف عالم المثال

منهم من حكاية قولهم نحو عبدة الاصنام ما عبدوا الا الله وانه ادعى الالوهية فصادق
وقد عرفت حالها ايضا بما مر وقع من تهريجاتهم مثلا فارجع البصر هل ترى من فطور
وايضا ينافيه ما ذكر من تصريح قولهم في المبحث الثاني كما ذكر آنفا ولو تنزلنا وسلم صدور
ذلك منهم فينبغي ان يحمل مرادهم على ما ويلوا [illegible] ما عبدوا الا الله [illegible]
وكل ادعى الالوهية فصادق يعني مدعي الالوهية [illegible] توفيقا لتعارض كلامهم وحملا
للمؤمن على الصلاح وان الكفر شيء عظيم لا يميل العالم اليه ما امكن حمله على غير الكفر ولو احتمالا
مرجوحا ضعيفا هذا في حق العامي فما ظنك في حق العالم الرباني والعارف الصمداني
مصنفاته مشحونة بالتوحيدات الالهية وسائر التنزيهات الربانية سيما قرن
تبيين مراده والاعتذار من كلماته في هذه المسئلة ثم نقول لمجرد التحير والامكان
انه لو فرض صدور مثل هذه التهريجات الباطلة منهم قد تحقق صدور نقائضها منهم
فيجب ان يحمل انهم رجعوا وتابوا من التكفير ثم نقول قد تقرر هنا ووقع في
محله انه لا يفتى فيما في كفره خلاف وهؤلاء المتصوفة لو فرض التكفير من بعض لكن
ان البعض الآخر في عدم تكفيرهم فينبغي ان لا يجترئ على تكفيرهم وايضا انهم ان كانوا
يبرأون عما نسب اليهم من الكفار فلزم عليك التوبة والاستغفار والا فلا تؤخذ بعدم
الاكفار فاذن اللائق لك انما هو كف اللسان فعلى ما تلي من البينات لزم عليك ان تنسب
وحدة الوجود والوجود المطلق بالتأويلات المحررة الى الكفر بل الى الخطاء وبما ذكر
ايضا يندفع ما يتوهم بانا مأمورون بالكفار من صدر عنه شيء من الفاظ الكفر وافعال
الارتداد مطلقا وان غايته راجع الى الكشف والتشابه والفقهاء لم يقيدوا شيئا
من ذلك بل يطلقون الاكفار لان ذلك عند عدم القرينة وتبيين المراد بما لم يلزم الكفر
وهم معترفون بقصور عباراتهم عن بيان مراداتهم ويسعون على الفرار مما يوجب الكفر
كما بينه وقد عرفت من المعترض العلامة وقوع التشابه في كلام غير المعصوم فان قيل

فان قيل المكفرون هل يكفرون ام لا قلنا لا يكفرون بحكمهم على ظاهر كلامهم وان
امكن التأويل لكن ينبغي ان يحفظوا العدم مبالاتهم على تأويلات ممكنة تنفع اللائق
لهؤلاء المتصوفة ان لا يتكلموا بما فيه التهمة كما قيل اتقوا مواضع التهمة ان
صدر عنهم في حال صحوهم وان يكتموا اسرار الربوبية كما قالوا اظهار اسرار
الربوبية خطأ كمنصور الحلاج [illegible] بل اصراره عليها اتى الفتوى
وقضا القضاة [illegible] حتى قتل قال شيخي واستاذي حضرت والد الشيخ مصطفى
الخادمي قدس سره ونور مرقده وطاب ثراه اني كثيرا ما اكون متحيرا فيما
يعرض بنفسي ان نسبته الى الصدق فخطاء في ظاهر الشرع وان نسبته الى
الكذب فعندنا هذه ان وحدة الوجود عند العارفين هو الوجود الواجبي
الذي يضمحل وجود جميع الممكنات في نظر العارف عند وجود الواجب وان كانت
موجودة في نفس الامر كما هو عند وصول العارف في مقام الفناء ووحدة الوجود
عند هؤلاء المتصوفة عند المعترض العلامة هي الوجود الواجبي المنبسط بجميع
الممكنات يعني اتحاد الوجود الواجبي مع وجود جميع الممكنات وعند جمهور انه
عندهم هو الوجود الواجبي الذي يفاض منه بطريق الجود الالهي وجود جميع الممكنات
ولا يعلم المراد من كلامهم فيتوقف ابدا او يكون كاللفظ المهمل فيمتنع عن التأويل
والنظر في كلامهم مع اعتقاد صلاح انفسهم وعند الوجودية غير هؤلاء
الصوفية هو وحدة الوجود الواجبي والامكاني حقيقة بلا تأويل والوجود
عند آخرين كالسوفسطائية يعني وحدة الوجود كون الوجود هو الواجبي
وما سواه اوهام وخيالات يعني في نفس الامر في مذهبهم وقد ينسب كلام بعض
المتصوفة المصوبة عليه بنظر اعلى مجرد ظاهر الفاظهم ومرادهم على التأويل السابق
والله تعالى اعلم ان كلامهم في وحدة الوجود المطلق ان امكن تأويله فيجب التأويل والا
فالوجود

يعني بتلاشي وجود الممكنات عند وجود الواجب في نظر العارف الواصل الى مقام الفناء عليه

وجه الفرق بين هؤلاء المتصوفة والوجودية ان للمتصوفة براهين يثبتون بها وجود الخالق في مواضع كثيرة من كتبهم على غير معتقدات اهل السنة بل الى كلامهم في مجموعهم ذلك مرادا عليه بخلاف الوجودية عليه

فيحمل على صدوره منهم حال سكرهم او غيبتهم والا فيحمل على ان لهم من قبيل قول المولى
لعبده الاكبر سنا منه هذا ابني يعني لا يفهم منه معنى لا حقيقة ولا مجازا ولا استعارة
ولا كناية كلفظ مهمل لصحح كلماتهم وبراهينهم على الاعتقادات الحقة عصمنا الله
عن سوء الاعتقاد في الاولى والاخرى وثبتنا على حسن الاعتقاد في
المرام وتوفانا على مسكة حسن الختام بجاه
افضل حبيبه وعلى اله الصلوة والسلام
تم الرقم جف القلم في اوائل رجب
الخير في سنة اربع وسبعين
ومائة والف
عم يم

الصبر يورث الفرج والعجلة يورث الشر

بسم الله اما بعد فاما ماهية هذه الطريقة فدوام العبودية لله تعالى بدوام حضور بالله
تعالى بنفسه بتطهير القلب عن سوى الله بقاء وتخليته بدوام ذكر الله فينقطع عن غير الله
فلا الهم ثم درهم وتبتل اليهم تبتيلا لا يذكر الله تطمئن القلوب الى ان تنتهي غير الله
اذ حقيقة ذكر الله تعالى مشتمل على ملحوظ وانما شرطه فالالتزام بالعزائم والتشمر بعقود السنة
والاجتناب عن البدعة بالرخصة بلا ضرورة ملجئة وتهذيب الاخلاق الردية واما اصل
فالكتاب والسنة الواردان في حق الذاكرين ونحو قوله عليه السلام حتى يقولوا مجنون
وليس يحشر اهل الجنة الا ساعة حرت بهم ولم يذكروا الله فيها واما تلقين الشيخ
وفي تعيينه فبالعنعنة المتسلسلة الى صدر السعادة صلى الله عليه وسلم بوسطة
الصديق الاعظم والمرتضى المكرم واما اسانيد السلسلة فقعطها مشايخ الحلة
السمحة البيضاء الجمعة على ولايتهم وكراماتهم كجنيد البغدادي والبسطامي
والسقطي وداود الطائي وسفيان الثوري فكل من سلم هؤلاء العظماء فيضطر
الى تسليم كل ما ثبت منهم ومن اصح وثبت منهم ما نحن فيه وانكار منازعيهم مع تسليم
انتحامهم حمالون يتصورون ان هذه الطريقة ولو عند اربابهم ليست بفريضة ولا واجبة
بل من قبيل الاولى والعمل بالافضل والاخرى فالمقدمات المقبولة كافية فالمقدمة الماخوذة
ممن يحسن الظن اليه بورعه وعلمه ووثاقته صالحة لهذا نعم ان اصل هذه ذوقية وجدانية
فكونها من اوزار الفروع مختص بالسبق له الفضل الالهي بالدخول فيه والتجربة والمجاهدة
لديه فبالمقدمة التجربية يعلم قطعية صدقه لكن التجربة انما تصدق بالتسليم وبحسنه
التي يمن بها على من يشاء من عباده لا بالتكلف والاتعاب صرح على القاري
في شرح حصن الحصين بمدح النقشبندية في موضعين والتفتازاني في شرح المقاصد
ايضا وبالجملة ليست هذه الطريقة مما يجادل بالمخالف بل الاصل السكوت وعدم المبالاة
وانما لهم الارشاد لمن يسترشد والنسبة التزام لازمها وان الوجداني مما لا يقبل جنس

هذا الامر وقد قرع السمع الا حقيقة وجرانى لا يلتزم الدوام احد بهذه غاية الحال واما التفصيل
قال جار عليه ليل فيما القى دليل عاما ابقى فلا تعارف بكيف الكثارة فلعل هذا القدر يطابق العلم
فاكتفيه الله سبحانه لا الكثاح الى العبيا والحاصل ان طريق النقشبندية قدس الله اسرارهم هى طريقة
الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين على اعلها لم يزدوا دوام يتقيدوا ولم يتغيروا واختلاف
سائر الطريقات هى عبارة عن دوام العبودية بافضل العبادات الذى هو الذكر على شرف
مذكور بكمال الالتزام بالسنة وتمام الاجتناب عن البدعة بلا رخصة بدون الضرورة فى
جميع الحركات والسكنات والعادات والمعاملات مع دوام الحضور بالله تعالى باستغراق الاوقات
واستيعاب الاحوال والآنات فما احدثه المتدعون من التطبيل والطاسات كالدور والرقص
بالالحان والتغنيات بالنزاكات واحداث الاصطلاحات والمفتريات الى المشايخ الغلط
من خلاف السنة الشريفة فباطل محض كما فى طريقة المحدثة وبالجملة الباحث عن حقائق
الامور اما الفقهاء والمتكلمون والمفسرون والمحدثون وكلهم قائلون بحقيقة علم
التصوف الثابت على اصله اما الفقهاء فهم العارفون حقائق فى نفس الامر وهم مطلعون
على مراد الله تعالى فى الحقيقة حاكمون فى الاشياء الا ارادة الله تعالى غيب لا يعرف الا الفقهاء
لا تمام ما قال قارئ الماء خانية فى كتاب الكراهة وايضا فى اوائله واما علم
الحقيقة فانما يحصل بالمجاهدة التى جعلها الله تعالى مقدمة للهداية حيث قال تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ولقد قبض رسول الله الى آخر ما قال
وقال فى الاشباه علم القلب وفى الخلاصة ايضا واما المتكلمون فقال العلامة التفتازانى
فى شرح المقاصد هنا مذهب اخر يوهم بالحلول والاتحاد ليس فى شئ ان السالك
اذا انتهى سلوكه الى الله وفى الله يستغرق فى بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل ذاته
فى ذاته وصفاته فى صفاته ويغيب عن كل سواه ولا يرى فى الوجود الا الله اه ثم قال
ونحن على سلك التمنى نغترف من بحر التوحيد بقدر الامكان ونعترف ان الطريقة فيه

تغترف

قبله العباد دون البرهان انتهى وكما سيد الشريف مخصوصة بسيما فى عرفاء والدوانى
فى شرح العضدية وحواشيه ايضا وايضا فى شرح المقاصد انقارف ربما يحصل له
الانجذاب الى عالم القدس والاستغراق فى ملاحظة جناب الحق واما المفسرون فنقل
عنه البيضاوى والرازى والنسفى والسيوطى والكوارانى والواحدى والطحاوى
والكشاف فى قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا الاية وقوله اذكروا الله
ذكرا كثيرا اذ هو اعلى ذكر الله فى الاحوال كلها قائمين وقاعدين وساجدين وراكعين
ومضطجعين مريضا واصحا وليلا ونهارا سرا وعلانية جهرا وخفيا حركة وسكونا
برا وبحرا سفرا وحضرا واما المحدثون فكل حديث متعلق بالذكر فعدوا ومحوا دليل هذا
الطلب سيما حديث جامع الصغير علم الباطن سر من اسرار الله وحكم من احكام الله يقذف
فى قلوب من يشاء من عباده قال المناوى فى شرحه هذا القرآن هو علم المكاشفة وذلك
غاية العلم وقد كان بعض العارفين من لم يكن له نصيب منه يخاف عليه سوء الخاتمة واما
النصيب به التصديق وتسليمه لاهله قال على القارى فى شرح حصن قال الشبلى رحمة
الله عليه لو لم يفتح باب الافادة فقال والذى نفسى بيده لحضور قلبى فى استغراق
روحى خير من علوم الاولين والآخرين وهذا المعنى هو زبدة كلام الانبياء والمرسلين وباقى
الاحكام من العوارض فاقصد المقصد الاقصى وحاذ هذا المراد قال المولى الاستاذ المحقق
فخر الحرم عن الابادى القوى الرحوم برد الله مضجعه فى شرح حديث الجامع المذكور
علم المكاشفة يعنى التصوف لكونه حاصلا بتصفية الباطن بالرياضات الشاقة للمقة
كالصوفية المتشرعة وعلم الظاهر كالمتكلمين بلا هل السنة والجماعات
والفقهاء متحدا بالذات ومتغايران بالاعتبار وبالجملة ليس علم الباطن علما
منافيا للعلم الشريعة بنبينا عليه السلام كما يشعر به كلام بعض الملاحدة من ادعى التصوف
حيث يقول اذا انكر عليه شئ منكر فالشرع انت لا تعرف ذلك لانك من اهل الظاهر وعرف

الشافعة

ذلك اصل الباطل وهذا كفر وضلال واضلال لانه هدم للشريعة القديمة وهدم
للطريقة القديمة فلعلك يا فتى المستضئ من انوار الله ورفيقي في طلب رضاء الله
ان لا تغتر بقولهم بعد هذه الايات البينات فقد طلع الصباح ونادى مناد بحق حي
على الفلاح فاخر كلامنا ان الحمد لله رب العالمين

لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذا ما عندنا من الحال والمقال وحقيقة الحال عند الله الملك المتعال وانا الفقير
ذو الباس الفادمي ابو سعيد محمد الفقير الخادمي ومن كان عنه كل سنين الهادي

هذا اخر ما املاه مسهو وقصور في اوان بعض ليلة
مع ان في المزاج فتور وغاية ما ارسل الى
مجلس خطير دام صاحبه
بلا قصور وفتور

المؤمن بشرة في وجهه وحزنة في قلبه اوسع شيء صدرا واحقر شيء نفسا زاجر عن كل شر حاض على كل خير
لا حقود ولا حسود ولا مرتاب ولا سباب ولا عياب يكره الرفعة ويبغض السمعة طويل الهم كثير الغم
حليف الصمت عزيز الوقت لا متأفك ولا متهتك ضحكه تبسم استفهامه تعلم ومراجعته تفهم لا يعجل
ولا يعجل ولا يجهل لا جزع ولا هلع ولا عنف ولا صلف قليل المنازعة جميع المراجعة عدل ان غضب
رفيق ان طلب خليص الود وثيق العهد وفي الوعد شفوق وصول حليم حمول قليل الفضول راضع مولاه
مخالف لهواه ولا يغلظ على من يؤذيه ولا يخوض فيما لا يعنيه ان سب او اوذي لا يسب وان طلب منه لم يغضب
لا يشمت بمصيبة ولا يذكر احد بغيبة هشاش بشاش لا فحاش ولا غشاش كظام بسام
دقيق النظر عظيم الحذر هذا هو المؤمن حقا من طهارت القلوب لابن جون

من رسالة لاحمد بن كمال باشا زاده في بيان الاختلاف بين الشيخين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الاستاذ اعلم ان الشيخ ابا الحسن الاشعري رحمه الله امام اهل السنة ومقدمهم ثم الشيخ ابو منصور الماتريدي
فان اصحاب الشافعي رحمه الله واتباعه تابعون له في الاصول والشافعي في الفروع واصحاب ابي حنيفة رحمه الله تابعون
للشيخ ابي المنصور الماتريدي في الاصول ولابي حنيفة في الفروع كذا افادنا بعض مشايخنا ولا نزاع بين الشيخين
واتباعهما في الاصول الا في اثني عشر مسئلة الاولى قال الماتريدي التكوين صفة قائمة بذاته تعالى بجميع صفاته وهو
غير المكون ويتعلق بالمكون من العالم وكل جزء منه بوقت وجوده كما ان ارادة الله تعالى ازلية يتعلق بالمرادات
بوقت وجودها وكذا قدرته تعالى ازلية يتعلق بالمقدورات وقال الاشعري انها صفة حادثة غير قائمة بذاته تعالى وهي من
صفات الفعلية عنده لان صفات الذات والصفات الفعلية حادثة كلها كالتكوين والايجاد ويتعلق وجود العالم
بخطاب كن الثانية قال الماتريدي كلام الله تعالى ليس بمسموع وانما المسموع الدال عليه وقال الاشعري مسموع كما هو
المشهور من حكاية موسى عليه السلام وقال ابن فورك المسموع عند قراءة القارئ شيئا صوت القارئ وكلامه تعالى
وقال الباقلاني في كلام الله تعالى غير مسموع على العادة الجارية ولكن يجوز ان يسمع الله تعالى من يشاء من خلقه على خلاف
العادة من غير واسطة الحروف والاصوات وقال ابن اسحق الاسفرائني ومن تابعه ان كلام الله تعالى غير مسموع اصلا وهو اختيار
الشيخ ابي منصور الماتريدي كذا في الهداية الثالثة قال الماتريدي صانع العالم موصوف بالحكمة سواء كان الحكمة بمعنى العلم
او بمعنى الاحكام وقال الاشعري اذا كان الحكمة بمعنى العلم فهي صفة ازلية وان كانت بمعنى الاحكام فهي صفة حادثة
من قبيل التكوين لا يوصف ذات الباري الرابعة قال الماتريدي ان الله تعالى مريد بجميع الكائنات جواهرها واعراضها
طاعة او معصية الا ان الطاعة تقع بارادته ومشيته وقضائه وقدره ومحبته ورضائه وامره وان المعصية
تقع بمشيته وارادته وقضائه وقدره لا بمحبته ولا برضائه وبامره وقال الاشعري ان رضائه ومحبته شاملة
بجميع الكائنات كارادته الخامسة تكليف ما لا يطاق غير جائز عند الماتريدي وتجويز ما لا يطاق غير جائز
وكلاهما جائزان عند الاشعري السادسة قال الماتريدي بعض الاحكام المتعلقة بالتكليف معلوم بالعقل لان العقل
آلة يدرك بها حسن الاشياء وقبحها وبها يدرك وجوب الايمان وشكر المنعم وان المعرف والموجب هو الله تعالى لكن
بواسطة العقل كما ان الرسول معرف الوجوب والموجب الحقيقي هو الله تعالى لكن بواسطة الرسول قال ابو حنيفة رحمه الله
لا عذر لمن جهل عقله في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والارض ولو لم يبعث الرسول لوجب على الخلق معرفته
بعقولهم قال الاشعري لا يجب شيء ولا يحرم الا بالشرع لا بالعقل وان كان للعقل ان يدرك حسن بعض الاشياء
وقبحها فعند الاشعري جميع الاحكام المتعلقة بالتكليف ملقاة بالسمع السابعة قال الماتريدي قد يسعد الشقي
ويشقى السعيد وقال الاشعري لا اعتبار بالسعادة والشقاوة الا عند الخاتمة والعاقبة الثامنة قال الماتريدي